



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ديالى
كلية القانون والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

**التحديات الاقتصادية لصانع القرار السياسي
في ظل المتغيرات الدولية الجديدة (العراق أنموذجاً)**

بحث تقدمت به الطالبة :

وسن إبراهيم كامل

إلى مجلس كلية القانون والعلوم السياسية في جامعة ديالى
كجزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في العلوم السياسية

إشراف

م. م. هدى مهدي صالح

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا

عَلَّمْنَا ۖ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ

الْحَكِيمُ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ

البقرة: ٣٢

الإهداء

يا من أحمل اسمك بكل فخر
إلى من جرم الكأس فارغاً لي ليسقيني قطرة حب
إلى من كلت أنامله لي قدم لنا لحظة سعادة
إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي الطريق
إلى القلب الكبير...

والدي العزيز

إلى ينبوع الصبر والتفاؤل والأمل
إلى من أروضتني الحب والحنان
إلى رمز الحب وبلسم الشفاء
إلى القلب الناصع بالبياض
إلى من ركم العطاء أمام قدميها
إلى الغالية التي لا نرى الأمل إلا من عينيها

والدتي الغالية

إلى من أرى التفاؤل بعيونهم والسعادة في ضحكتهم
إلى شعلة الذكاء والنور
إلى من أظهروا لي ما هو أجمل من الحياة

أخوتي وأخواتي

شكر وعرفان

لا بد لنا ونحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة
الجامعية من وقفة نعود بها إلى أعوام قضيناها في رحاب
الجامعة مع أساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير
بأذنين بذلك جهوداً كبيرة في بناء جيل الغد ...
وقبل أن نمضي نقدم أسمى آيات الشكر والامتنان
والثقدير والمحبة إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة ...
إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة ...
إلى جميع أساتذتنا الأفاضل ... وأخص منهم بالدكر:

مر. مر. هدى مهدي صالح

قائمة المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع	ن
أ	الآية القرآنية	١
ب	الإهداء	٢
ج	الشكر والعرفان	٣
د	قائمة المحتويات	٤
١	المقدمة	٥
٣-٢	منهجية البحث	٦
٨-٤	المبحث الأول: ماهية التحديات الاقتصادية وأبعادها	٧
٥-٤	المطلب الأول: مفهوم التحديات الاقتصادية	٨
٨-٦	المطلب الثاني: أبعاد التحديات الاقتصادية	٩
١٧-٩	المبحث الثاني: مفهوم عملية صنع القرار السياسي	١٠
١٣-٩	المطلب الأول: مفهوم القرار السياسي وأبعاده	١١
١٧-١٤	المطلب الثاني: العناصر الرئيسية لعملية صنع القرار السياسي	١٢
٢٦-١٨	المبحث الثالث: التحديات الاقتصادية وأثرها في صنع القرار السياسي في العراق	١٣
٢١-١٨	المطلب الأول: أسباب التحديات الاقتصادية في العراق	١٤
٢٦-٢٢	المطلب الثاني: تأثير التحديات الاقتصادية في صناعة القرار السياسي في العراق	١٥
٣٠-٢٧	الخاتمة والاستنتاجات والتوصيات	١٦
٣٣-٣١	المصادر والمراجع	١٧

المقدمة

تتوفر في العراق مقومات ومصادر نهضة اقتصادية حقيقية، وتتمثل بسعة قاعدة الموارد الطبيعية الغنية والمتنوعة كالخزين النفطي الذي يبلغ ثالث مرتبة في الاحتياطي العالمي، وموارد مائية وفيرة وقوى عاملة تتعدى الثمانية ملايين شخصاً.

إنَّ استثماراً سليماً وإدارة فعالة لهذه الموارد من شأنهما أن يساعدا العراق على اجتياز المرحلة الانتقالية التي يمر بها ويستعيد مكانته السابقة كبلد من فئة الدخل المتوسط وهي المرحلة الهادفة إلى الانتقال من الاقتصاد الشمولي إلى الاقتصاد الحر والمنفتح على الاقتصاد العالمي، وفق ضوابط وسياسات تصون المصالح الوطنية.

إنَّ بلوغ هذا التحول الشامل يتطلب النجاح في تسوية حالة النزاع الداخلي واستعادة الأمن والاستقرار والتقدم في عملية اعادة التأهيل والتنمية الشاملة وبخاصة اصلاح البنى التحتية وتحديث الهياكل الاقتصادية والإفادة من آخر المبتكرات والتطبيقات التقنية الحديثة. وكذلك التقدم في انجاز الاصلاحات الاقتصادية والانتقال من اقتصاد تسيطر عليه الدولة الى اقتصاد حر بقيادة القطاع الخاص، والسعي نحو زيادة النمو الاقتصادي وتشجيع الاستثمار، وتوسيع حجم الاقتصاد الوطني.. وكذلك التحرر من الاتكال المفرط على عوائد تصدير النفط والمباشرة بتنويع الاقتصاد الوطني، وتوسيع موارد الدخل من خلال تطوير القطاعات الانتاجية والخدمية الأساسية، كالصناعة والزراعة والسياحة، وخلق مقومات زيادة الصادرات غير النفطية.

إنَّ هذه المهمات والتحديات تطرح بإلحاح الحاجة الى خيارات مجدية على صعيد السياسات العامة والانطلاق من رؤية اقتصادية متكاملة ذات أولويات استراتيجية واضحة وتستند الى منهج براغماتي يحسب كامل الحساب لخصائص وامكانات الاقتصاد الوطني العراقي. وينبع من ذلك تحديد مجالات التركيز على صعيد البرامج والسياسات العملية من حيث الأهداف والآليات.. من خلال تطوير الطاقة الانتاجية لقطاع النفط وتوسيع أشكال الاستثمار بما يكفل زيادة التصدير الى مستويات جديدة، وبوصف هذا القطاع المحرك الأساسي لزيادة النمو الاقتصادي في البلاد، والمصدر الرئيسي للمالية العامة..

أولاً- أهمية البحث:

تتركز أهمية البحث في إبراز مدى تأثير التحديات الاقتصادية، على القرار السياسي في العراق؛ حيث أنَّ القرار السياسي الفعال المبني على أسس سليمة والخالي من المؤثرات والتحديات، تكون نتائجه إيجابية.

ثانياً- إشكالية البحث:

يسعى البحث للإجابة على تساؤل رئيس يشكل قلب المشكلة البحثية، ويتمثل هذا السؤال في: (ما هو أثر التحديات الاقتصادية على صنع القرار السياسي في العراق)، ويتفرع من هذا السؤال البحثي عدة أسئلة فرعية:

أ- ما هي صور وأنماط التحديات الاقتصادية التي يواجهها العراق؟.

ب- ما هي الآثار الناجمة عن تلك التحديات الاقتصادية، على صناعة القرار السياسي في العراق؟.

ب- ما هي سبل الكفيلة لمواجهة تلك التحديات الاقتصادية التي تواجه صانع القرار السياسي في العراق؟

ثالثاً- هدف البحث:

يهدف البحث إلى العديد من الأمور، وأهمها:

أ- توضيح أبرز التحديات الاقتصادية التي تواجه صانع القرار السياسي في العراق.

ب- الوقوف على حجم تلك التحديات الاقتصادية .

ج- تقديم بعض التصورات والمقترحات والسبل لمواجهة تلك التحديات.

رابعاً- فرضية البحث:

أ- تؤثر التحديات الاقتصادية على صناعة القرار السياسي في العراق.

ب- ليس للتحديات الاقتصادية أي أثر على صناعة القرار السياسي في العراق.

سادساً- منهجية البحث:

المنهج المستخدم في البحث هو:

أ- المنهج الوصفي: واستخدمناه في وصف التحديات الاقتصادية وأبعادها وأثرها على صناعة القرار السياسي، وكذلك وصف عملية صنع القرار السياسي وأبعاده وتحديد عناصره والعوامل المؤثرة فيه.

ب- المنهج التحليلي: واستخدمناه في تحليل واقع الاقتصاد العراقي والتحديات الكبيرة التي يمر بها، وأثر ذلك على صناعة القرار السياسي في العراق في ظل المتغيرات الدولية الجديدة.

سابعاً- هيكلية البحث:

يتضمن البحث فضلاً عن المقدمة والخاتمة، ثلاث مباحث، وهي كالآتي:

المبحث الأول: ماهية التحديات الاقتصادية وأبعادها.

المبحث الثاني: مفهوم عملية صنع القرار السياسي.

المبحث الثالث: التحديات الاقتصادية وأثرها في صنع القرار السياسي في العراق.

وقد ألحق البحث بجملة من الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول

((ماهية التحديات الاقتصادية وأبعادها))

عند الحديث عن التحديات الاقتصادية، لا بد لنا من أن نُعرِّج أولاً على المعنى اللغوي والاصطلاحي لمفهوم التحدي، إضافة إلى توضيح مفهوم التحديات الاقتصادية وأبعادها، من ثمَّ ليكون ذلك مدخلاً لنا للخوض في ثنايا موضوع بحثنا، وذلك في الصفحات اللاحقة من البحث .

المطلب الأول: مفهوم التحديات الاقتصادية.

أولاً- معنى التحدي لغة واصطلاحاً:

أ- التحدي لغةً:

بمعنى المباراة والمبارزة.

جاء في لسان العرب: ((تحديت فلانا إذا بارَيْتَه في فعل ونازَعْتَه الغلبة، وهي الحديّا، وهي بمعنى المبارزة والغلبة)).^(١)

يقال: أنا حُدِّيَاكَ أي معارضك، وهذا حُدِّيّا هذا أي ندّه ونظيره، وأنا حُدِّيَاك بهذا الأمر أي: مباريك الوحيد فأبرُز لي وحدك.^(٢)

ب- التحدي اصطلاحاً:

أما فيما يخص معنى التحدي في الاصطلاح، فإنه يتصل اتصالاً وثيقاً بالمعنى اللغوي له، فهو طلب الإتيان بالمثل على سبيل المنازعة والغلبة، ويتحدد المثل تبعاً لما يتحدى به.^(٣)

(١) ابن منظور، محمد بن مكرم الإفريقي المصري، لسان العرب، ط٢، دار صادر، بيروت، ١٩٩٠م، ج١٤، ص١٦٨.

(٢) إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٠٠٨م، ج١، ص١٦٢.

(٣) مقدمة ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد الحضرمي، ط٥، دار القلم، دمشق، ١٩٨٤م، ص٥٠٣.

ثانياً- تعريف التحديات الاقتصادية:

لا يوجد تعريف واحد، متفق عليه يصلح أن يكون شاملاً وجامعاً لمفهوم التحديات، حيث أن هناك العديد من التعريفات المقدمة لهذا المفهوم، ويرجع ذلك إلى اختلاف تناول ونظرة كل باحث للمفهوم، ومن أهم هذه التعريفات:

((التحدي هو ذلك الوضع الذي يمثل وجوده أو عدم وجوده تهديداً أو إضعافاً، أو تشويهاً، كلياً أو جزئياً، دائماً كان أو مؤقتاً، لوجود وضع آخر يُراد له الثبات والقوة والاستمرار، فمثلاً التحدي الثقافي يمثل تهديداً أو خطراً أو إضعافاً أو تشويهاً، لوضع أو منظومة ثقافية معينة، فيصح أن يُطلق عليه لهذا السبب التحدي الثقافي))^(١).

وهناك تعريف آخر للتحديات مفاده أن التحديات:

((هي تطورات أو متغيرات أو مشكلات أو صعوبات أو عوائق نابعة من البيئة المحلية أو الإقليمية أو الدولية))^(٢).

ولكن نوعية التحديات هي التي تحدد حجم الخطر التي تتعرض له هذه الدولة أو ذاك المجتمع، فبعض التحديات تؤثر في كيان الدولة أو المجتمع في الصميم، بحيث يكون تأثير التحدي شاملاً وليس ذا بعد واحد، وهنا لابد أن تكون المواجهة شاملة، أي تكون المواجهة بحجم التحديات وإلا فإن النتيجة سوف تكون اكتساحاً شاملاً.

وخلاصة القول يمكن تعريف التحديات الاقتصادية، بحسب ما تراه الباحثة بأنها: ((تطورات أو متغيرات أو مشكلات أو صعوبات أو عوائق اقتصادية أو ذات بعد اقتصادي نابعة من البيئة المحلية أو الإقليمية أو الدولية، وتشكل تهديداً أو خطراً على مستقبل النمو والتنمية الاقتصادية بالدولة)).

(١) زكريا داود، الأمة الإسلامية والتحديات المعاصرة، دار وائل للنشر والتوزيع والإعلان، الأردن، عمان، ط١، ٢٠٠٩م، ص٣٢.

(٢) أنيس فتحي، الإمارات إلى أين (استشراف التحديات والمخاطر على مدى ٢٥ عاماً)، مركز الإمارات للدراسات والإعلام، أبو ظبي، ٢٠٠٥م، ص١٥-١٧.

المطلب الثاني : أبعاد التحديات الاقتصادية.

وكما ذكرنا سابقاً، إن التحديات الاقتصادية هي تطورات أو متغيرات أو مشكلات أو صعوبات أو عوائق اقتصادية أو ذات بعد اقتصادي نابعة من البيئة المحلية أو الإقليمية أو الدولية، وتشكل تهديداً أو خطراً على مستقبل النمو والتنمية الاقتصادية.

وهناك أبعاد كثيرة للتحديات والمخاطر الاقتصادية الراهنة، والتي يؤدي حدوثها إلى تعريض الاقتصاد العالمي إلى متاعب، وقد تدفع النظام المالي العالمي إلى عواصف جديدة. ومن أهمها تزايد المخاطر الجيوسياسية، واستمرار أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو، وحدث هزات في أسواق العملات، خاصة عملات الأسواق الصاعدة من جراء ارتفاع سعر صرف الدولار. وتتمثل هذه التحديات في عدة أمور، وأهمها:

أولاً- تصاعد معدلات البطالة: يشكل تصاعد معدلات البطالة، هو واحد من أخطر أبعاد التحديات الداخلية، في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة، فعلى سبيل المثال تشير أحدث التقارير إلى أن معدل البطالة في الوطن العربي يبلغ مستويات عالية نسبةً إلى مستوى العاطلين عن العمل في العالم، فمعدلات التدفق العربي إلى سوق العمل أعلى من بقية العالم مما يخلق نوعين من الضغط، ضغط البطالة القائمة، وضغط البطالة القادمة.. وغني عن البيان أن معدل البطالة بين الشباب هو نصف المعدل العام للبطالة، وهذه النتيجة تجعل الشباب والبطالة صفتين متلازمتين لفئة من السكان ينظر إليها دائماً على أنها الأمل والمستقبل، بالإضافة إلى ذلك، فإن البطالة انتشرت بدرجات متزايدة بين خريجي التعليم العالي وبنسبة أكبر بين الإناث، ويشير ذلك بجلاء إلى عدم قدرة السوق على استيعاب الداخلين الجدد^(١).

ثانياً- الفساد وتدنى مستوى الحوكمة: يمثل الفساد قضية اقتصادية واجتماعية وسياسية، ويترتب على الفساد خلل في الكفاءة الاقتصادية، نظراً لما ينتج عنه من سوء تخصيص الموارد الاقتصادية وسوء توجيه الاستثمارات، فضلاً عن إعاقة الاستثمارات والتراكم الرأسمالي، ومن ثم، يعوق عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة لما يترتب عليه من خلل في توزيع الدخل والثروة بين أفراد المجتمع، فضلاً عما يترتب عليه من عديد من الآثار السلبية اجتماعياً وسياسياً

(١) جاسم السعدون: آفاق الاقتصاد العربي .. ماذا يمكن عمله، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي للديمقراطية والتجارة الحرة، الدوحة، أبريل/ ٢٠٠٣م، ص ١٩.

وتعوق تلك الآثار عمليات الإصلاح، ولذا أصبحت قضية الفساد من القضايا التي تشغل بال الجميع في المجتمعات العربية، نتيجة لزيادة حجم الفساد واتساع دائرته وتشابك حلقاته وترابط آلياته بدرجة لم يسبق لها مثيل من قبل؛ مما يهدد مسيرة ومستقبل عمليات الإنماء بهذه الدول^(١).

ثالثاً- تحديات الاندماج بالاقتصاد العالمي: ومما يزيد الأمر سوءاً، أنه مع التدهور الحاصل في البيئة الاقتصادية والاجتماعية، تتصاعد الدعوة والضغوط إلى المزيد من الانخراط في الاقتصاد العالمي، وتطبيق توصيات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمتمثلة ببرامج الإصلاح والتكيف الهيكلي والتي لم تستطع أن تخفف من مشكلة المديونية الخارجية^(٢).

رابعاً- ثمة خطر يتمثل في احتمال تصاعد تغير المناخ في ظل غياب ضمانات كافية، وهناك حاجة إلى النهوض بضبط الموارد الطبيعية والنظم الإحيائية بشكل متكامل ومستدام، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتخفيف حدة الحالة والتكيف معها^(٣).

خامساً- عدم الوفاء بالاحتياجات المعيشية لمئات الملايين من الأسر، بالرغم من تناقص الجوع وسوء التغذية في كثير من البلدان، فإنهما سوف يظلان دائيين في عدد كبير من البلدان الأخرى في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة، كما إن أمن الغذاء والتغذية، سيبقى هدفاً بعيداً عن متناول الكثيرين^(٤).

إن مواجهة التحديات الاقتصادية التي أفرزتها التغيرات والتحولات الاقتصادية المحلية والعالمية تستدعي تبني برنامج سياسي عملي، يتضمن القيام ببعض الإجراءات الفعلية، وفي محاور عديدة، من شأنها أن تخلق المناخ المناسب الذي يفتح الأفاق الرحبة أمام مواجهة التحديات الاقتصادية. فعلى المدى القصير، يجب

(١) محمد رثيف: الفساد (مفهومه وأسبابه وقياسه وآثاره)، بحث منشور، مجلة جامعة القاهرة للعلوم السياسية والاقتصادية، المجلد السابع، العدد (٤)، السنة/ ٢٠١٠م، ص ٢١.

(٢) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مؤشر الفقر المائي، نشرة ضمان الاستثمار، السنة الثانية والعشرون، العدد ٣، ٢٠٠٤م، ص ١٥.

(٣) المجلس الاقتصادي والاجتماعي: الأمم المتحدة، تقرير الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٣م، ٢٢/ نيسان/ ٢٠١٣م، ص ١٣.

(٤) المصدر نفسه: ص ١٤.

على صَنع السياسات أن يركّزوا على التدابير التي تحقق أكبر مردود مقابل التكلفة، والتي تُنشئ وظائف جديدة، وتُعطي النمو الاقتصادي دفعة البدء من جديد، فمسألة التحديات الاقتصادية بحاجة إلى استحداث وتهيئة أدوات احترازية كلية للوقاية من الأخطار المالية التي تُقررها التحديات الاقتصادية^(١).

(١) كريستين لاغارد: تحديات الاقتصاد العالمي والحلول العالمية، (بحث منشور)، مؤتمر مركز وودرو ويلسون، الولايات المتحدة، واشنطن، ٢٠١١م، ص ٤.

المبحث الثاني

((مفهوم عملية صنع القرار السياسي))

بشكل عام، لم يتفق الباحثون والمختصون في علم السياسة، على تعريف واضح ومحدد لمفهوم صناعة القرار السياسي، بسبب تعدد المفاهيم والمداخل التي يمكن الركون إليها لتحليل هذا المفهوم، إضافة إلى تنوع طبيعة الأنظمة السياسية وآليات الحكم حول العالم، وتداخل عدد كبير من العوامل والمؤثرات والتحديات التي تختلف من نظام إلى آخر، ومن دولة إلى أخرى، عدا خصوصية المجتمعات وطبيعتها الثقافية وتركيباتها العرقية المتنوعة.

المطلب الأول: مفهوم القرار السياسي وأبعاده.

أولاً- مفهوم القرار السياسي:

ما يزال مفهوم القرار السياسي يعاني من عدم وجود تعريف محدد له ومتفق عليه من قبل المتخصصين والباحثين في علم السياسة بشكل عام، وحقل تحليل النظم بشكل خاص، فعلى الرغم من اتفاق غالبية الباحثين على أنَّ عملية صنع القرار هي طريقة يتم من خلالها الانتقال بين عناصره ومراحلها، إلا أنهم يختلفون في وصف خطوات صنعه وتحليله وأساليبه اتخاذها^(١).

وتعود أسباب هذا الاختلاف إلى تعدد المداخل التي يمكن اعتمادها لمقاربة هذه الظاهرة وتحليلها، وإلى عدم الاتفاق على العناصر الأساسية أو الموضوعية التي يمكن أن يتألف منها القرار، وإلى تعدد العوامل المؤثرة في صنعه، وأخيراً إلى تعدد المدارس التي تناولت هذه ظاهرة القرار السياسي. والحقيقة إنَّ غالبية التعريفات المعطاة للقرار السياسي إما أنها تؤكد فقط عملية المفاضلة بين البدائل المتاحة، أو أنها تأخذ في الحسبان كيفية الاختيار وأساليبه، والأسس التي يركز عليها، والخطوات التي تؤدي إليه؛ باعتباره يمثل المرحلة الأخيرة في عملية صنع القرار، أو أنها تركز بالدرجة الأولى على دور العامل القيادي وأهميته في اتخاذ القرار السياسي^(٢).

(١) د. مجدي عبد الكريم حبيب: سيكولوجية صنع القرار، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م، ص ٢٠٩.

(٢) أحمد ناصوري: دراسة تحليلية لعملية صنع القرار السياسي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢١، العدد الأول، ٢٠٠٥م، ص ٢٧٣.

ويمكن التمييز بين ثلاث فئات من تعريفات القرار، هي:

أ- الفئة الأولى: ترى أنّ جوهر القرار السياسي هو الاختيار الواعي بين مجموعة من بدائل التصرف المتاحة، فالقرار هو اختيار أحد البدائل المتاحة في إطار السياسات العامة بما يُعظّم المنافع، وتعظيم المنافع هو اختيار البديل الذي يُعطي نتائج المحتملة وزناً تفضيلاً انطلاقاً من دالة واحدة للمنفعة^(١).

أو هو عملية عقلية أو موضوعية لاختيار أحد بدائل التصرف المطروحة، أو أحد الحلول البديلة والمتاحة، أو أنسب وسيلة متاحة في موقف معين لتحقيق هدف أو أهداف محدّدة^(٢).

أو هو أيضاً مسار ما، يختاره مُتخذ القرار باعتباره أنسب وسيلة متاحة أمامه لإنجاز الهدف أو الأهداف التي يبتغيها^(٣).

ب- الفئة الثانية: وتنطلق من الدور المهم الذي يضطلع به العامل القيادي في عملية صنع القرار السياسي، وتُزاوج بين نموذجي النخبة والسيطرة من جهة، ومدخل الإدراك من جهة أخرى؛ لفهم طبيعة القرار السياسي وماهيّته، فالقرار إمّا أنه يعبر عن قيم النخبة الحاكمة وتفضيلاتها، أو يركّز على وجود علاقة ترابطية بين نظام المعتقدات وعملية الإدراك وعملية صنع القرار. وفي جميع الأحوال يتجلى دور القيادة السياسية من خلال ثلاثة عناصر، هي: القائد، والفاعلية، والجماعة السياسية^(٤).

ج- الفئة الثالثة: وتؤكد على عنصرَي التنافس والتوفيق بين الآراء والمواقف والمصالح المختلفة، فالقرار السياسي هو مجموعة من الإجراءات المعقّدة، تنطوي على التداول والمساومة والتفاوض للوصول إلى حلول توفيقية توفّر الحد الأدنى المطلوب من التوافق بين اتجاهات ودوافع ومصالح متعارضة، وهو محصلة

(١) د. محمد السيد سليم: قرار تأميم قناة السويس عام ١٩٥٦ (دراسة في اتخاذ القرار القطري)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٥م، ص ١٠٣.

(٢) د. إبراهيم درويش: النظام السياسي، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٨م، ص ١٣٥.

(٣) السيد عليوه: صنع القرار السياسي في منظمات الإدارة العامة، مطابع الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٨٧م، ص ٣٨٣.

(٤) د. علي الدين هلال: النظم السياسية العربية (قضايا الاستمرار والتغيير)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠م، ص ١٤٨.

التفاعلات الرسمية وغير الرسمية التي تتم بين الفاعلين السياسيين في إطار الأيديولوجيا والثقافة السياسية السائدة، ومن خلال الأبنية والمؤسسات القائمة^(١).

إنَّ اختيار القرار يرتبط في أساسه بوجود معايير ترشيديّة يمكن الاستناد إليها وتحكيمها في عمليات التقييم والموازنة والترجيح والمفاضلة النهائية بين مختلف البدائل التي يطرحها الموقف؛ حيث إنَّ الاستقرار على اختيار قرار معين لا بُدَّ وأنَّ يتأتَّى نتيجة اقتناع منطقي بكل ما يمثله مضمون القرار وما يرمز إليه، وفي إطار التصور العام لما يمكن أن يترتّب على الأخذ به من مخاطر، وأوَّ لما يمكن أن يحققه في النهاية من نتائج، ولا يمكن أن يتأتَّى مثل هذا الاقتناع إلَّا بعد مداولات عديدة تنصرف إلى كل الجوانب المتعلقة بموضوع القرار محل الدراسة^(٢).

وترتيباً على ما تقدّم، يمكن تعريف عملية صنع القرار السياسي، بأنها: عملية ديناميكية تتألف من مجموعة من العناصر والأبعاد والمراحل، وتتم ضمن إطار مؤثرات وقيود ومحدّدات متعددة، وتتضمن كل السلوكيات الهادفة والتفاعلات المؤسسية والسلوكية التي تُفضي إلى اتخاذ القرار، الذي يقوم على المفاضلة والموازنة بين عدد من البدائل المتاحة، وفق نموذج محدد، بما يعبر عن علاقات وتوازنات القوى في المجتمع، ويحقق الأهداف المُبتغاة بأقل قدر ممكن من استخدام الإمكانيات المتاحة مادياً وفنياً وبشرياً.

(١) السيد عليوه: مصدر سابق، ص ٣٨٢.

(٢) د. إسماعيل صبري مقلد: نظريات السياسة الدولية، جامعة الكويت، الكويت، ١٩٨٢م، ص ١٤٨.

ثانياً- أبعاد عملية صنع القرار السياسي:

وفي ضوء التعريفات السابقة، يتضح أنّ لعملية صنع القرار بمفهومها العام، عدة عناصر وأبعاد أساسية يمكن أن نوردّها فيما يلي^(١):

أ- إنّ عملية صنع القرار السياسي هي عملية جماعية متكاملة، وإنّ الانتهاء منها إلى قرار معيّن يمثّل ذروة التفاعل والتشاور الذي يتم على عدد من المستويات التنظيمية ذات الصلة بهذه العملية المعقدة.

ب- إنّ المجهود الرئيسي الذي يبذله صانعوا القرارات يتركز في تجميع الحقائق المرتبطة بموضوع القرار قرارات، ثم تحليلها ومناقشتها وتقييمها، وربط عناصرها المختلفة في إطار صورة محددة ومعبرة بدقة عن رؤية جهاز اتخاذ القرارات للموقف الذي يتعامل معه.

ج- إنّ الاستقرار على بديل معيّن، لا يمكن أن يتم عشوائياً ولكن يأتي ذلك بعد فترة من التقدير الكامل أو بعد محاولة التنبؤ الدقيق بمختلف الاحتمالات المترتبة على تنفيذ هذا القرار أو ذاك من القرارات المطروحة للاختيار.

د- صعوبة المهمة التي يحاول صانعوا القرار القيام بها في حصر وتقييم كافة العوامل والمتغيرات ذات الصلة بموضوع القرار في الواقع العملي، ويضاف إلى تلك الصعوبة، تعذر تحديد درجة معيّنة من الأهمية النسبية لكل متغير أو لكل هدف من الأهداف التي يسعون إلى بلوغها؛ وذلك نظراً لتعدد أنواع الأهداف بين الأهداف الاستراتيجية، وأخرى تكتيكية، وثالثة انتقالية وسيطية.

هـ- صعوبة التنبؤ في عملية صنع القرار، وهذا يرجع إلى عدة أسباب، منها على سبيل المثال:

١- وجود عدد كبير من الأطراف في المواقف التي تتناولها هذه القرارات، مما يجعل من التعرف على ردود الأفعال وأنماط السلوك المختلفة أمراً صعباً.

٢- تنوّع أطراف المواقف الداخلية والخارجية من حيث طبيعتها وقواها النسبية، واحتياجاتها وأهدافها، فضلاً عن تباين النوايا والدوافع..... إلخ، مما يجعل من الصعب التنبؤ في مثل هذه الأحوال التي يحدث فيها التفاعل بين أطراف الموقف بصورة معقدة.

(١) د. جمال علي زهران: الإطار النظري لصنع القرار السياسي (رؤية استراتيجية لصنع القرار التنموي في مصر)، دار الفكر العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١١م، ص ٣-٤.

٣- ارتفاع معدّل التغيير في عناصر الموقف، مما يجعل التنبؤ في مواقف غير مستقرة بطبيعتها، عملية غير ممكنة أو غير دقيقة.

٤- تعقّد الطريقة التي تؤثر بها الأطراف المختلفة في عناصر الموقف، والطريقة التي تؤثر بها عناصر الموقف في أطرافه، وذلك في مواقف معيّنة، بمعنى أنّ التأثير المتبادل لا يعكس نمطاً طبيعياً ومألوفاً وبسيطاً.

٥- عدم توافر الحقائق والمعلومات التي تكفي لأغراض هذه التنبؤات والتوقعات في بعض الأحيان، مما يرفع من احتمالات التخمين الخاطئ، ويؤثر بالسلب على إمكانية التنفيذ اللاحق للقرار.

٦- تأثير الضغوط العاطفية التي قد يتعرض لها جهاز صنع القرار السياسي، وخاصة في مواقف الأزمات، أو في مواقف التهديد الخارجي، مما قد يقف حائلاً دون نظر بعض البدائل، كما أنها قد تؤثر في تقييمه لها بطريقة أو بأخرى، وقد تجعله يندفع في اتجاه واحد بغض النظر عن العواقب والتداعيات.

المطلب الثاني : العناصر الرئيسية لعملية صنع القرار السياسي .

أولاً- العناصر الرئيسية التي تؤثر في عملية صنع القرار السياسي:

يمكن بلورة العناصر الرئيسية التي تؤثر في عملية صنع القرار السياسي فيما يلي:

أ- البيئة الخارجية للقرار: والتي تشمل على عدة أبعاد وحقائق وضغوطات ومؤثرات، وهذه البيئة الخارجية قد تهيئ إمكانيات معينة للحركة والفعل، بينما قد تضع قيوداً على بعض إمكانيات التصرف الأخرى البديلة، ويمكن القول بأنه كلما زاد الضغط من البيئة الخارجية، انخفضت فرصة إمكانيات التصرف وتناقصت فرص الاختيار أمام الأجهزة المسؤولة عن صنع القرارات واتخاذها^(١).

ويرتبط بما سبق، تفسير صانعي القرارات ومتخذيها، للمواقف التي يواجهونها كأجهزة مسؤولة، ويتم هذا التفسير في إطار علاقة هذه المواقف بالمشكلات التي يجابهونها ويبحثون عن قرارات مناسبة لحلها، ومن بين العناصر التي تشكل رؤيتهم للموقف، الكيفية التي يتم بها تصوّر الأطراف الآخرين في الموقف وتفسير نواياهم ودوافعهم وأهدافهم، وغير ذلك^(٢).

ب- البيئة الداخلية للقرار: وتتكون هذه البيئة من الأوضاع الاجتماعية السائدة، ومن النظام السياسي والاقتصادي للدولة، ومن المنظمات غير الحكومية، ومن جماعات المصالح والأحزاب السياسية، وغيرهم. ومثال لذلك فإن الطبيعة الديمقراطية للنظام السياسي لدولة ما، قد تُلقي بضغوط على أجهزة القرارات، وبشكل لا يحدث في ظل الأنظمة غير الديمقراطية. كما إن ديمقراطية النظام السياسي تزيد من حجم المشاركة بالمشورة والرأي في الموضوعات التي تتناولها القرارات الداخلية والخارجية، وبصورة لا تتحقق في ظل الأنظمة غير الديمقراطية التي تعمل على احتكار هذه العملية في يدها، وحصرها في أضيق نطاق بعيداً عن أي درجة من الرقابة السياسية أو رقابة الرأي العام^(٣).

(١) د. إسماعيل صبري مقلد: اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية، مجلة السياسة الدولية، عدد أكتوبر، ١٩٦٨م، ص ١٣٥ وما بعدها.

(٢) د. جمال علي زهران: السياسة الخارجية لمصر، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٧م، ص ٤٧ وما بعدها.

(٣) د. إسماعيل صبري مقلد: مصدر سابق، ص ٢٥٠-٢٥١.

ج- الضغوط الناتجة عن الحاجة إلى اتخاذ قرار معين إزاء مسألة أو موقف معين: حيث أنه بدون هذه الضغوط يصعب تصوره أساساً، بل تنتفي أصلاً الحاجة إلى اتخاذ هذا القرار أو غيره، وهذا الضغط قد يكون نابعاً من الارتباط بهدف معين، وهو الذي قد يرتفع وينخفض، أو يزيد ويقل حسب قوة التصميم والإصرار على إنجاز هذا الهدف وتحقيقه. ومن ناحية أخرى، قد يكون الضغط مرتبطاً بتوقعات الرأي العام، وإلحاح البيئة الداخلية عليه، وبمقدار تأثر أجهزة صنع القرارات بهذا الضغط، تتأثر الرغبة في صنع هذا القرار أو ذاك بالزيادة والنقصان.^(١)

د- طبيعة الهيكل التنظيمي الرسمي لعملية صنع القرار: تختلف الهياكل التنظيمية من حيث درجة تشعبها وتعدد مستوياتها، وأيضاً من حيث تعقد الإجراءات التي تتحكم في علاقتها وتسيطر على نماذج الاتصال والتعامل، فالتشعب وتعدد المستويات التنظيمية قد يكونان من عوامل تعقيد عملية صنع القرارات السياسية، بعكس الحال مع الهياكل التنظيمية البسيطة.

وقد يُثار بشأن طبيعة الهيكل التنظيم لعملية صنع القرار عدة جوانب من الأهمية إيضاحها في النقاط الآتية^(٢):

- ١- طبيعة العلاقات بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.
- ٢- طبيعة العلاقة بين رئيس الدولة ومساعديه.
- ٣- الوقوف على مدى مركزية أو عدم مركزية صنع السياسة العامة للدولة.

(١) د. جمال علي زهران: مصدر سابق، ص ٧.

(٢) إسماعيل صبري مقلد: مصدر سابق، ص ١٥٢-١٥٣.

ثانياً- العوامل المؤثرة على صانع القرار السياسي:

تعتبر العناصر والمتغيرات السابق إيضاحها لعملية صنع القرار هي في مجملها عناصر مؤثرة أيضاً على العملية ذاتها، إنما (الموقف القراري) أي أن كل موقف، حيث يتطلب الأمر اتخاذ قرار معين بشأنه، فإن صانع القرار يكون خاضعاً لمجموعة من المؤثرات، وبالتالي يصبح متأثراً بها في جميع مراحل صنع القرار السياسي، ومن بين العوامل التي تؤثر في صانع القرار، ما يلي^(١):

- أ- دور صانع القرار الرسمي في هيكل صنع القرارات.
- ب- ميوله واتجاهاته الشخصية.
- ج- رؤيته عن مصالح دولته وطبيعة تقييمه لها.
- د- إدراكه للموقف الخارجي، وكذلك إدراكه لمدى ما يتضمنه من خطورة أو تهديد.
- هـ- مدى ما يمكن أن يحققه القرار من مزايا حزبية، وذلك في الدول التي ينتمي فيها مُتخذ القرار السياسي إلى حزب معين.
- و- انتماءاته المذهبية أو ميوله العقائدية.
- ز- القواعد والإجراءات المنظمة لعملية صنع القرارات.
- ح- تقييمه للنتائج التي يُحتمل أن تقود إليها مشاريع القرارات البديلة.
- ط- الظروف الخاصة بالبيئة الداخلية.
- ي- الضغوط النابعة من تقيده بارتباطات وتعهدات سابقة.
- ك- التقاليد والأعراف.
- س- الاتجاهات الشعبية في دولته.
- ع- توقعاته عن السلوك الذي يُحتمل أن يصدر عن الأطراف أو القوى ذوي العلاقة بالموقف.
- ف- الاعتبارات الاقتصادية والتكنولوجية التي قد تخدم تنفيذ القرار.

(١) د. جمال علي زهران: مصدر سابق، ص ٩.

ولا بد من الأخذ بالاعتبار، أنَّ أهمية هذه العوامل والمتغيرات في علاقتها ببعضها، لا بد وأن تختلف من واضع قرارات إلى واضع قرارات آخر، ففي الوقت الذي قد يخضع أحدهما لسيطرة مجموعة محدودة من تلك العوامل، فقد يتسع مداها ليشمل مجموعة أكبر منها مع واضع القرار الآخر. كذلك فإنَّ التفاوت في أهمية متغيرات المواقف السياسية على طبيعة وتكوين استعداد صانعي القرارات، بل قد ينبع كذلك من الاختلاف في ظروف تلك المواقف نفسها، فبعض المواقف يكون من الممكن التنبؤ بها وتوقعها مقدماً، في حين قد لا يكون ذلك ممكناً بنفس الدرجة بالنسبة لمواقف أخرى، كما إنَّ بعض المواقف قد تكون ضاغطة بمعيار عامل الوقت الذي يُتخذ فيه القرار، وهو ما قد يَنُتج عنه إمَّا الحد من مقدرة اتخاذ القرارات على تجميع كل الحقائق الضرورية والتي تشكِّل حجر الأساس في عملية اتخاذ القرار، أو تعذر إجراء كافة التحليلات والتقييمات الضرورية لمختلف عناصر الموقف.^(١)

(١) د. جمال علي زهران: من يحكم مصر (دراسة في عملية صنع القرار السياسي في مصر والعالم الثالث)، الطوبجي للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٣م، ص ٢٣-٢٨.

المبحث الثالث

«التحديات الاقتصادية وأثرها في صنع القرار السياسي في العراق»

إنّ الاقتصاد العراقي يعاني من إرث متراكم من الحقبة الماضية؛ نتيجة التحول القسري إلى اقتصاد السوق، لذا فأغلب المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي، هي ناتجة عن طبيعة التحول السياسي التي أدت الى خلخلة اركان النظام الاقتصادي، وأيضاً التحول من النظام المركزي إلى نظام السوق الحر وما يستتبع ذلك من إجراءات للتحول، لكن الصورة الان مرتبكة للاقتصاد العراقي وهي لا تمت إلى اقتصاد السوق بشيء لا من بعيد ولا من قريب، بسبب تذبذب اسعار النفط، والظروف الأمنية غير المستقرة، ولكون الاقتصاد العراقي بطبيعته اقتصاداً ريعياً، أي يعتمد بشكل كلي على عوائد النفط، فاستتبع ذلك إثقال العراق بمديونية كبيرة إلى البنوك الدولية، وهو التحدي الكبير الذي يواجه صانع القرار السياسي في العراق، إضافة إلى آثار الأزمة الاقتصادية على المجتمع العراقي، وما يفرضه ذلك من المزيد من التحديات على صانع القرار السياسي.

المطلب الأول: أسباب التحديات الاقتصادية في العراق.

يعاني العراق من أزمة اقتصادية ومالية خانقة لم يمر بها منذ تسعينات القرن الماضي عندما فرض الحصار الاقتصادي على العراق بقرار مجلس الامن (٦٦١) واستمر عدة سنوات. والمعروف أنّ الأسباب الأساسية للأزمة الاقتصادية الحالية هو الهبوط المفاجئ والمستمر لأسعار النفط في السوق العالمية ومتطلبات الحرب على الإرهاب، يضاف إليها أسباب أخرى معروفة أيضاً، أبرزها سوء إدارة المال، والتصرف بأموال العراق بدون تخطيط اقتصادي ومالي سليم. وبالرغم من الإشارات والتقارير الصادرة عن صندوق النقد الدولي بأنّ العراق وبعض الدول المنتجة للنفط سوف تفلس بعد خمسة سنوات، إلّا أنّ الرد الاقتصادي العراقي من الدراسة والخلفيات بأنّ الإمكانيات والعوامل المتوفرة لتحقيق الإصلاح الاقتصادي والإصلاح الهيكلي المتوازن والمتنوع للاقتصاد سوف يتمكن العراق من تجاوز الاختلالات والانحرافات في الهيكل الاقتصادي والضعف في الأداء، وبشكل خاص ما يتعلق بضعف التنسيق وارتباك الرؤية بين السياستين المالية والنقدية^(١).

(١) سمير عباس النصيري: أزمة الاقتصاد العراقي (الأسباب - التحديات - وفرص الإصلاح)،

بحث منشور، شبكة الاقتصاديين العراقيين، بغداد، ٢٠١٥م، ص ٣.

ولكن الذي أدّى بالعراق أن يصل إلى الأزمة الاقتصادية الحالية أسباب عديدة في جوانبها السياسية والأمنية والاقتصادية، لذلك سنحاول أن نتطرق إلى الأسباب الحقيقية للتحديات الاقتصادية التي يمر بها العراق، وذلك من خلال النقاط الآتية:

أ- هبوط أسعار النفط في السوق العالمية:

إن المؤشرات والتقارير الدولية ومنظمة أوبك تؤكد أنّ انخفاض الأسعار سيستمر للسنوات ٢٠١٦ و ٢٠١٧ وبمعدلات لا تتجاوز ٥٠ دولار في أفضل الأحوال وسيحصل تحسن نسبي للسنوات ٢٠١٩ - ٢٠٢٠ يتراوح بين (٦٠ - ٨٠) دولار، وهذا يعني أنّ العراق يجب عليه خلال السنوات أعلاه التخطيط للتحويل من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المتنوع الموارد والاعتماد على تطوير الاعتماد على الزراعة والصناعة والسياحة ومنافذ أخرى واعطاء دور اساسي للقطاع الخاص لقيادة السوق.^(١)

ب- نفقات الحرب على الإرهاب:

إنّ دخول داعش للعراق بأجندات خارجية وإقليمية أضافت عقبة جديدة أمام النهوض الاقتصادي في العراق حيث تم احتلال بعض المحافظات الكبيرة والمهمة وهي نينوى والأنبار وصلاح الدين وبعض أراضي ديالى ولمتطلبات الأمن الوطني وإعادة الأراضي المحتلة أدى أن تتفق الحكومة بمبالغ كبيرة كميزانية حرب منذ حزيران ٢٠١٤ ولغاية الوقت الحاضر، مما أضاف تحدياً وسبباً أساسياً في الأزمة الاقتصادية والمالية.^(٢)

ج- سوء إدارة المال العام:

لقد تفاقمت ظاهرة الفساد الإداري والمالي خلال السنوات ٢٠٠٣ ولحد الوقت الحاضر، وأدت إلى الهدر الكبير بأموال الدولة والتي هي في حقيقتها أموال الشعب العراقي والتي لم تجد أيادي أمينة وعقول تخطيطية اقتصادية لإدارة المال العام ووضع الأسس والضوابط والمحددات الاستباقية للسيطرة على حركة الأموال العامة، والتي خُصصت لأغراض التنفيذ بحدود ٩٠٠ مشروع استثماري، ولم يتم تنفيذ سوى نسبة محدودة من هذه المشاريع، يضاف إلى ذلك ما يدور الآن من تساؤلات مشروعة عن الضياعات في الاموال العراقية المستحصلة من عوائد النفط

(١) سمير عباس النصيري: مصدر سابق، ص ٨.

(٢) المصدر نفسه: ص ٩.

بسبب جولات التراخيص التي وقعت مع شركات نفطية عالمية خلال السنوات السابقة^(١).

د- ضعف تحفيز وتشجيع ودعم القطاع الخاص:

لقد عانى القطاع الخاص منذ عام ٢٠٠٣ ولغاية الوقت الحاضر من الضياع وضعف الدعم الحكومي وتشبّت الرؤى في تحديد دوره الأساسي في صناعة القرار الاقتصادي وعدم تأمين بنى تحتية لخلق مصادر تمويل إضافية للموازنة، إضافة إلى عدم توفير بيئة عمل مناسبة لتأمين مناخ استثماري مشجع لجلب رؤوس الأموال الخاصة والمساهمة في التنمية الاقتصادية، مما أدى إلى هجرة رؤوس الأموال العراقية وتوقف النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص في مجالات الزراعة والصناعة والتجارة والسياحة والخدمات^(٢).

هـ- قصور البيئة التشريعية لإدارة الاقتصاد:

في عام ٢٠٠٤ أصدر الحاكم المدني الأمريكي (بول بريمر) القوانين التي تنظم العمل الاقتصادي، وهي قوانين المصارف والبنك المركزي العراقي وسوق العراق للأوراق المالية والإدارة المالية وغسل الأموال، واستمر العمل بقانون تسجيل الشركات ٢١ لسنة ١٩٩٧، كما صدر قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ وتعديلاته، وآخرها صدر قانون جديد للاستثمار، صادق عليه مجلس النواب العراقي. وإن جميع القوانين أعلاه، إضافة إلى قوانين أخرى كقانون الضريبة والكمارك، تحتاج إلى إعادة نظر وتعديلات جوهرية تتسجم مع الوضع الجديد لإدارة الاقتصاد، ولكن بعد مرور كل هذه السنوات مازال الاقتصاد يدار بهذه القوانين التي لم تقدم شيئاً^(٣).

و- تفاقم أزمة النازحين:

تفاقمّت أزمة النازحين بعد احتلال ما يسمى بداعش لبعض المحافظات واضطّر السكان للنزوح إلى جميع المحافظات حتى بلغ عددهم أكثر من ثلاثة ملايين نازح، مما اضطر الحكومة أن تتحمل أعباءً مالية إضافية لتأمين السكن المؤقت لهم وتأمين

(١) د. حيدر حسين آل طعمة: الاقتصاد العراقي وتحديات السياسة المالية، (بحث منشور)، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠١٦م، ص ٣.

(٢) أحلام رجب الشاوي؛ وأحمد زكي محمد: دور السياسة الاقتصادية في توطيد الأمن كأخطر تحدي يواجه التنمية المستدامة في العراق، وزارة التخطيط العراقية، بغداد، ٢٠١٥م، ص ٢٢.

(٣) قتيبة مخلف عباس السامرائي: آليات الأنظمة السياسية في صناعة القرار السياسي، مجلة سُر من رأى، جامعة تكريت، المجلد الرابع، العدد العاشر، ٢٠٠٨م، ص ٥٨.

الحاجات الإنسانية الأخرى، مما أضاف للنفقات الحكومية تكاليف كبيرة، وانعكس ذلك على الاقتصاد العراقي، حيث ارتفعت نسبة البطالة والفقر بسبب ذلك^(١).

ز- ارتفاع معدلات البطالة والفقر:

بالنظر لسوء التصرف في المال العام خلال السنوات (٢٠٠٣ - ٢٠١٦)، والانفاق غير المخطط في الموازنات، واستلام الحكومة الجديدة لخزينة خاوية، يضاف إليها أزمة النازحين بسبب الحرب على الإرهاب، مما أفشل الخطط الموضوعية لتشغيل العاطلين والحد من حالات الفقر، بل بالعكس ارتفعت حالات البطالة إلى أكثر من ٣٠% ونسبة الفقر إلى ٢٥% وهما مؤشران سلبيان على تفاقم أزمة الاقتصاد العراقي^(٢).

ح- تفاقم الصراعات السياسية والطائفية والمحاصصة:

منذ عام ٢٠٠٣ تمر العملية السياسية في العراق بأزمة مزمنة ودائمة، وهي الصراعات السياسية والطائفية والمحاصصة بين الكتل والأحزاب في السلطة، كما أثر ذلك بشكل كبير على استراتيجية الأمن الوطني وانعكس ذلك على خلق ازيمات اقتصادية داخلية للعراق؛ حيث إنه بدون تثبيت مبادئ أساسية اقتصادية تتعدى حماية الوطن وضمان سلامته من الأعداء الخارجيين، سوف يؤدي إلى ارتباك الأمن الوطني وهذا ما حصل فعلاً في دخول داعش الى العراق مستغلاً تلك الصراعات ما بين اطراف العملية السياسية^(٣).

ط- إبعاد التكنوقراط من إدارة الاقتصاد:

إنّ المحاصصة والتوافقية المعمول بها في العملية السياسية، أدت إلى وصول قيادات اقتصادية وإدارية إلى مواقع سياسية، غير كفؤة ولا تمتلك قدرات وخبرات مهنية وتنفيذية ومنهجية على إدارة المؤسسات الاقتصادية والسياسية المهمة في العراق، مما أدى إلى عدم تمكن الحكومات السابقة والحالية من القيام بالإصلاح الاقتصادي المنشود، وبقيت الإجراءات والتطبيقات تتراوح في محلها، ولم تقدّم ما مخطط اقتصادياً ببناء مقدّمات الانتقال إلى اقتصاد السوق، الأمر الذي يُعتبر تجسيدا واقعياً لإبعاد التكنوقراط والخبرات الاقتصادية والسياسية المهنية من قيادة عملية التغيير المطلوبة، مما أدى إلى الوصول بالأزمة الاقتصادية إلى الحال المتدهور الذي هي عليه الآن^(٤).

(١) سمير عباس النصيري: مصدر سابق، ص ١١.

(٢) أحلام رجب الشاوي؛ وأحمد زكي محمد: مصدر سابق، ص ٢٤.

(٣) سمير عباس النصيري: ص ١٣.

(٤) أحلام رجب الشاوي؛ وأحمد زكي محمد: مصدر سابق، ص ٣١.

المطلب الثاني : تأثير التحديات الاقتصادية في صناعة القرار السياسي في

العراق.

ليس هنالك أدنى شك في أنَّ التحديات الاقتصادية في العراق قد أثَّرت بشكل كبير على صناعة القرار السياسي في العراق، والسبب يكمن العديد من العوامل والمؤثرات الداخلية والخارجية، ولعلَّ من أهمها، التحديات الاقتصادية التي يمر بها العراق بسبب الهبوط والحاد في أسعار البترول، والذي ترافق مع حرب شرسة ضد التنظيمات الإرهابية، إضافة إلى آفة الفساد المالي والإداري والتي نخرت الجسد الاقتصادي للبلد، وما يتطلبه ذلك كله من استنزاف كبير للميزانية، مما حدا بصانع القرار السياسي إلى كثير من التخبُّط والارتجال، وذلك من خلال العديد من القرارات المصيرية الخاطئة وغير المدروسة، التي تمس بمستقبل البلد حاضراً ومستقبلاً، وبالتالي فقد تفاقمَت المشكلة الاقتصادية وبالتالي كان تأثيرها واضحاً وملموساً على القرار السياسي في العراق، وما نتج عن ذلك من غياب الدور المؤثر والفعال للقرار السياسي العراقي على المستوى الإقليمي والدولي، وبالتالي فقدَّ العراق مكانته وتأثيره الذي كان يتمتع بهما في السابق.

ومن هنا لا بد لنا أن نستعرض ملامح القرار السياسي في العراق، وأسباب ضعفه، وتأثير التحديات الاقتصادية عليه، وذلك من خلال النقاط الآتية:

أولاً- صناعة القرار السياسي في العراق:

القرار السياسي في العراق هو المرآة العاكسة لفلسفة وأيديولوجية وأهداف النظام السياسي الحاكم في البلاد، وانعكاس للطبيعة السيكلوجية التي يعيشها، ويكشف لنا عن مدى ديمقراطية الممارسة السياسية ومنظومة الفكر الحاكم، ويبرز أهم الفاعلين في السيطرة على العملية السياسية. والمتابع لمختلف القرارات السياسية الصادرة يرى أن دائرة المشاركين في القرار السياسي ضيقة جداً حيث العدد قليل بالنظر إلى القرارات المصيرية للبلاد ومستقبل شعبه، بالرغم من أنَّ نظام الحكم في العراق هو نيابي برلماني، فلا تسع الجميع من الفعاليات السياسية والشعبية من فضاء يمكن من خلاله المساهمة أو الاستشارة أو المشاركة من أجل أن تصبح احتمالات النجاح أكبر من احتمالات الفشل في اصدار القرارات السياسية، لذا فإنَّ السمة الغالبة للقرار السياسي العراقي، هو محدودية دور السلطتين التشريعية والقضائية بالمقارنة مع السلطة التنفيذية. وإنَّ صنع القرار، الذي عادةً ما يُصنع ضمن دوائر ضيقة لصناعة القرار في قالب قانوني وقد يغلف بغلاف سياسي عندما تكتنفه النوايا والمصالح بمختلف أنواعها وأشكالها، و ما يُلاحظ أيضاً هو وجود

مؤشرات قوية على افتقاد الطابع المؤسسي لعملية صنع القرار ككل، مما يُبرز ملامح الاضطراب والخلل والحيرة لدى صانعي القرار؛ و تتضافر عناصر المفاجأة والشعور بالخطر الداهم.^(١)

ثانياً- مراكز المعلومات وأهميتها المفقودة لدى صانعي القرار في العراق:

مراكز المعلومات هي مختلف المؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي تجمع وتحلل مختلف المعطيات الصادرة عن الواقع المعيش وتُعنى بتوقع التطورات المستقبلية وتوفر الخطط والاستعدادات اللازمة للتعامل مع الازمات والتطورات المفاجئة، ونقصد بالمعلومات الحقائق الموضوعية لا الرؤية والانطباعات الشخصية تعتمد الدول الديمقراطية على مراكز البحوث والمعلومات في صناعة القرارات وتكليف فرقة عمل على درجة عالية من الخبرة والكفاية والتخصص في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، لكننا في العراق لا نعرف كيف تُتخذ القرارات المصيرية ولا نعرف مصدرها، فأصبحت مراكز الدراسات والأبحاث العلمية المتخصصة ليست لها دور رائد في صناعة القرار العراقي، وذلك بسبب استحواذ النظام على خبراته الذاتية، ورؤية وتحليل بعض المقربين منه مما يؤدي إلى صدور قرارات سلبية ومتأخرة.^(٢)

ثالثاً- صناعة القرار بين السياسي والاقتصادي في العراق:

ينظر السياسي من زاوية الاستقرار والوفاء بحزمة من الأساسيات التي تعني أن تستمر حياة مواطنيه على اختلاف شرائحهم ومستوياتهم على نحو يضمن الاستقرار ويحقق الكفايات، والذي يعتبره العامل الأهم في متانة النظام وفي قدرته على الاستجابة للظروف المحيطة به في آن، وينظر الاقتصادي إلى المؤشرات والأرقام، وتشغله التراجعات في الأداء الاقتصادي التي تعبر عنها العديد من المؤشرات كمستوى السيولة وتدفق النقد وأرقام البطالة وعناصر الإنتاج وميزان المدفوعات، يلجأ السياسي للاقتصادي لمعالجة الخلل في منظومة الإنتاج ومواجهة التحديات الاقتصادية، وفي ذات الوقت تبقى عينه على الشارع لقياس مدى قدرته على مواجهة كلفة قد لا يقوى على تحملها، لذا فالعلاقة الوطيدة بين الاقتصادي والسياسي ناتجة عن التداخل بين الأوضاع السياسية والاقتصادية، والتأثير المتبادل بينهما هو من يحدد الخيارات الممكنة لصناعة قرار أو قرارات تشكل تحولاً في مرحلة جديدة

(١) أ. فتحي دايم: صناعة القرار السياسي والرأي العام (الخلفيات والتأثيرات)، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، بحث منشور، ٢٠١٦م، ص ٣.

(٢) المصدر نفسه: ص ١١.

عليها أن تواجه وضعاً لا بد من مواجهته مهما بدت سياسات المسكنات ممكنة.. إلا أنها لن تكون فاعلة أو قادرة على الاستمرار، بل تراكم أحياناً أمراضاً لا بد من علاجها قبل استفحالها.^(١)

رابعاً- ضعف تأثير القرار السياسي العراقي:

وعلى ضوء ما تقدّم، ومن خلال مسيرة البحث، فإننا نرى أنه من الطبيعي أن ترتبط عملية صنع القرار السياسي في أية دولة، بعدد من العوامل الداخلية الخارجية، ولعل العوامل الداخلية والتحديات التي تفرزها، لها الأثر الأكبر على صناعة القرار السياسي في أي بلد، ناهيك عن تأثير العوامل الأخرى، وهذا ما نلاحظه من خلال استقرار المشهد السياسي في العراق منذ ٢٠٠٣م ولحد الآن.

إنّ العراق يعاني من مشاكل عديدة اقتصادية واجتماعية، كانهخفاض مستوى الخدمات التعليمية والصحية والنقل والمواصلات ما تسبب ذلك في عرقلة عملية التنمية الاقتصادية، حيث يتطلب توجيه الاستثمارات على جبهة واسعة في القطاعات من أجل كسر حلقة التخلف والإسراع بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولمحدودية الموارد الاقتصادية يكون من المتعذر تنمية جميع القطاعات في وقت واحد، وإنما بحسب أهمية كل قطاع من هذه القطاعات في عملية التنمية الاقتصادية وحاجة المجتمع له في الوقت الراهن فقد تكون من أولويات الدولة في الوقت الحاضر تنمية القطاعات الانتاجية (لقدرتها في خلق ترابطات أمامية وخلفية واسعة مع بقية القطاعات الاقتصادية) على حساب القطاعات الأخرى.^(٢)

وبسبب اعتماد الاقتصاد العراقي على النفط بشكل كامل، والذي يتسم بالتذبذب وعدم استقرار أسعاره، الأمر الذي استتبع تحديات اقتصادية كبيرة أثّرت على المجتمع العراقي، وبالتالي على القرار السياسي العراقي بشكل ملحوظ، فقد واجه صانع القرار السياسي في العراق الكثير من الارتباك والغموض، فضلاً عن تعددية مصادره واضطرابها وتناقضها بين بعضها البعض، وتشير الوقائع على الأرض إلى التناقضات والتضاربات في المواقف والقرارات بين مصادر القرار السياسي في العراق، وهو ما انعكس في العديد من المواقف المتضاربة بين مجلس الرئاسة

(١) عبد الله القفاري: صناعة القرار (بين السياسي والاقتصادي)، صحيفة الرياض، العدد/ ١٧٤٧٢، ٢٥/ نيسان، ٢٠١٦م.

(٢) د. عماد محمد علي العاني وآخرون: الإعلام العراقي وتأثيره في عملية صنع القرار، مقال منشور، صحيفة الصباح العراقية، تموز، ٢٠٠٧م.

ورئيس الوزراء والبرلمان العراقي، حول الكثير من القرارات الاقتصادية والاستراتيجية، لا سيما قانون النفط والغاز، وعقود استثمار البترول.. وغيرها.^(١)

ومن خلال استقراءنا للوضع السياسي والاقتصادي الراهن في العراق، فإننا نجد أنَّ صانع القرار السياسي في العراق قد استجاب للضغوط التي تمثلها التحديات الاقتصادية الكبيرة التي يواجهها العراق، وأثمر ذلك عن قرارات إرتجالية وغير صائبة ولا تصب في مصلحة البلد، لا سيما قرار سياسة التقشف التي اتخذها صانع القرار السياسي، والتي زادت من عبء التحديات الاقتصادية المُلقاة على عاتق الشعب العراقي، وهذا يدل على إرباك واضح في صناعة هذا القرار، إضافة إلى أنه يدل على أنَّ صانع القرار السياسي العراقي لم يكن مخيراً في هذا القرار، وإنما جاء اضطرارياً؛ بسبب استنزاف ميزانية الدولة من قبل الحكومة السابقة، تحت أسباب شتى لا مجال لذكرها الآن.

ومثال آخر على القرارات السياسية التي فرضتها التحديات الاقتصادية، هو سياسة زيادة الإقراض من البنوك الدولية، في محاولة لرأب الصدع الاقتصادي الذي يعاني منه البلد، وهذه القرارات كانت أيضاً تحت ضغط تلك التحديات، وجاءت متخبطة، وقد تُنذر بعواقب وخيمة على الاقتصاد العراقي على المستويين القريب والبعيد، فقد تُلحق سياسات الإقراض هذه الضرر بمستقبل البلد على المدى البعيد، من خلال استنزاف مواردها لسنين طويلة من أجل تسديد تلك القروض.

لقد أحاطت بالسياسي العراقي عوامل ضاغطة، فهو مطالب بهندسة حزمة قرارات وإجراءات أو سياسات مهمة للبلد، لا سيما إنقاذ الوضع الاقتصادي المتردي والشائك، مما جعله رهينة الأرقام والمؤشرات الاقتصادية المقلقة، الأمر الذي دفعه إلى اتخاذ قرارات كثيرة، قد لا تصب في مصلحة العراق وشعبه سواء على المدى القريب أو البعيد. وخير شاهد على ذلك قرارات الإقراض من صندوق النقد الدولي، وإغراق العراق بالديون.

كما إنَّ صانع القرار السياسي في العراق سيواجه تحديات اقتصادية كبيرة، تتمثل في مرحلة ما بعد الحرب على (داعش)، وأولى هذه التحديات هو ملف إعادة إعمار البنى التحتية للمناطق المحررة، في الوقت الذي يبرز فيه العراق تحت ظل مديونية كبيرة ومحدودية الموارد، فضلاً عن تحدي الموازنة بين قروض صندوق النقد الدولي وتطلعات الشعب العراقي، فصانع القرار السياسي العراقي سيواجه

(١) محمود الشناوي: العراق التائه بين الطائفية والقومية، هلا للنشر والتوزيع، ط١، عمان، ٢٠١٥م، ص٢٢٣.

إشكالية تتمثل بمدى قدرته على الموازنة بين الإيفاء بوعوده لمعالجة الحالة الاقتصادية العراقية المتدهورة وما انطوت عليها من حالات بطالة متعاظمة ومعدلات نمو منخفضة ومعدلات تضخم كبيرة، فضلاً عن حالة الفقر المستشرية في العراق، هذا جانب، ومن جانب آخر الإيفاء بالتزاماته تجاه البنوك الدولية، وفي ظل تزايد الدعوات ووفق فروض المؤسسات الاقتصادية الدولية وخاصة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بإبعاد الدولة وتقليص دورها في النشاط الاقتصادي وحصره في ثلاثة جوانب: (السياسة الدفاعية، السياسة الاحتكارية العامة، سياسة الأمن العام)، أضف إلى ذلك تحدي الفساد الإداري وترشيح الدولة وإصلاح النظم الإدارية، كل هذه المعطيات باعتقادنا سوف تفرض على صانع القرار السياسي تحديات ومعوقات تشكل عقبة كؤود في طريق اتخاذ القرار السياسي الداخلي والداخلي الصائب والمناسب للواقع العراقي، وسيجبره ذلك على الدخول في تحالفات خارجية وداخلية سيخوض غمارها مجبراً لغرض الدفع بالعجلة الاقتصادية للأمام ومواجهة التحديات الاقتصادية والتي يقع عبئها على الشعب العراقي.

وأخيراً سوف تظل جدلية السياسي والاقتصادي، أيهما المؤثر الأكبر اليوم في صناعة القرار، الأرقام الدقيقة لا تعرف المجاملة، والاقتصادي المتجاوز للنماذج الجاهزة والمفتوح على مصادر استلهاام الإبداع في وضع الحلول، سيكون الأكثر قدرة على التجاوب مع عناصر القوة والضعف في بيئته المحلية، أما السياسي فعليه أن يصنع ذلك التوازن الدقيق بين كلفة القرار ومكتسباته^(١).

(١) أ. فتحي دايم: مصدر سابق، ص ١٧.

الخاتمة

تعد عملية صناعة القرار السياسي من أهم الوظائف التي يقوم بها أي نظام سياسي؛ على اعتبار أنها حصيلة تفاعلات أركان النظام السياسي بأكمله، وإنَّ أقصى التحديات أمام صنّاع القرار السياسي في العراق هو البعد الاقتصادي الداخلي الذي ينطق عن حالة التدهور والتأخر، محاطاً بسياسات بالية تزيد من تدهوره وتعقد مساراته. وبذلك، فإنَّ التحديَّ الأشدَّ وطأةً على أكتاف السياسة الخارجية العراقية هو الجانب الاقتصادي بكل أبعاده، لما له من بالغ الأثر على جوانب حياتية أخرى اجتماعية وثقافية.

إنَّ ضعف الأداء الدبلوماسي وغياب الرسم الناجح للسياسة الخارجية تكاد تتسم بصفه الديمومة على القرار السياسي في العراق، ولا يخفى أنَّ العلة في هذا الضعف تكمن في عدم استقرار النظام السياسي في العراق فضلاً عن التدخلات الإقليمية والدولية فضلاً على وجود المشاكل الداخلية التي تؤثر في استقرار الدولة ولا ننسى المشكلة الأهم، ألا وهي التحديات الاقتصادية الكبيرة التي يواجهها صانع القرار السياسي في العراق.

لقد عانت التوجهات الاقتصادية من الفوضى التي ترافقت مع المتغيرات الجديدة في العراق بعد عام ٢٠٠٣م، وانعكس ذلك بوضوح على الواقع الذي ظل يؤكد على دور الدولة الاقتصادي كما هو الحال مع مرحلة ما قبل العام ٢٠٠٣م، وهكذا بقيت الدولة من الناحية الواقعية تمارس دورها الاقتصادي كالسابق، وحتى مع الاعتراف بأهمية هذا الدور وضرورته في هذه المرحلة، ألا إنه يجب التأسيس لمرحلة التغيير الاقتصادي الحقيقي في المستقبل، وهذا الدور أصبح يلاقي قبولاً من أطراف سياسية واقتصادية من ناحية، كما يلاقي رفضاً من أطراف أخرى من ناحية ثانية.

إن صناعة القرار السياسي الرشيد بخطواته المؤسسية التي تحترم شعبها وآماله وطموحاته وانشغالاته يساهم بالشكل المناسب في إحداث نقلة نوعية وموضوعية واضحة وجريئة وقوية في التطور الديمقراطي ويتحقق الازدهار المنشود الذي يتطلع إليه الشعب العراقي وبالتالي تسترد الدولة العراقية موقعها الطبيعي والتاريخي ودورها الاقليمي المؤثر والقائد، في ظل المتغيرات الدولية الجديدة.

أولاً- الاستنتاجات:

١- إنّ التحديات الاقتصادية أحد حقائق الواقع المعاش في العراق في الوقت الراهن، ومن أخطر التحديات التي تؤرق بال كل مهتم بالشأن العراقي.

٢- إنّ طبيعة النظام السياسي تتحدد بالدرجة الأولى من خلال استراتيجية صنع القرار السياسي ودرجة الرشد والعقلانية فيها، أي أنّ الآلية المتبعة في صنع القرار السياسي هي معيار أساسي للتمييز بين الأنظمة السياسية، فعملية صنع القرار السياسي لا تقتصر فقط على عملية اتخاذ القرار وإنما هي عملية معقدة وديناميكية تتدخل فيها مجموعة من العوامل، وتتضمن في مراحلها المتعددة تفاعلات مختلفة.

٣- هناك أنماط وصور مختلفة للتحديات الاقتصادية التي تواجه العراق.

٤- تحقّق وإثبات فرضية البحث بأنّ التحديات الاقتصادية لها أثر واضح على صناعة القرار السياسي في العراق. وقد تمخّضَ عن تلك التحديات جملة من القرارات السياسية أثبتت عدم قدرة صانع القرار السياسي العراقي على ضبط عوامل التحكم في صنع القرارات الداخلية منها والخارجية، وأهمها مراعاة العامل الجغرافي والعمق الحضاري والثقّل الاقتصادي.

٥- ضعف السياسة الاقتصادية في العراق وعدم قدرتها على إدارة السياسات الأخرى؛ وذلك بسبب غياب الرؤية والاستراتيجيات اللازمة لذلك لدى السياسيين العراقيين.

٦- غياب ثقة المواطن العراقي بصانع القرار السياسي في العراق، بسبب حجم التحديات الاقتصادية وضخامتها الذي أثقل كاهل المواطن العراقي، وعدم قدرة صانع القرار السياسي في العراق على التفاعل مع تلك التحديات والمؤثرات، وبالتالي فإنّ قراره السياسي ينطوي على نظرة سطحية قاصرة يشوبها الإهمال والتجاهل لتلك التحديات والمؤثرات.

٧- إنّ كل قرار سياسي مُنَفَّذ بشكل سليم، ينجم عنه مجموعة من النتائج المباشرة والمترابطة والانعكاسية، وهذه النتائج إمّا أن تكون تراكمية تؤدي إلى زيادة المطالب وتضخمها، وإمّا معدّلة وتخفيفية تساعد في ضبط تنوّع المطالب وإبقائها ضمن إطار قدرة النظام السياسي على التكيف والاستجابة للتغيرات الحاصلة في محيطه.

ثانياً- التوصيات:

١- هناك مسؤولية أساسية تقع على عاتق صانع القرار السياسي في العراق في المرحلة القادمة، وهي حجم التحديات الاقتصادية وثقلها على كاهل الشعب العراقي، مما يتطلب منه أن يكون قراره السياسي مُعبّراً عن طموحات وآمال أغلبية الفئات الاجتماعية ضمن أطر ومعايير اقتصادية وفنية وسياسية سليمة.

٢- دعوة مراكز البحوث العراقية للاهتمام بعملية صنع القرار السياسي في العراق والتركيز على مصادره وآلياته، وتشجيعها على البحث في الأسس والمرتكزات التي تسهم في تعزيز مشاركة القوى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في صنع القرار والسعي دون الانفراد بالعملية وممارسة الاستبداد تجاهها.

٣- تمكين القوى الاجتماعية المهملة من ممارسة دورها الفاعل في صنع القرار والبحث عن وسائل متنوعة لذلك وتأتي المرأة وقطاع المثقفين والاكاديميين وأساتذة الجامعات في مقدمة تلك القوى التي ينبغي السماح لها بتعزيز دورها في الحكم والادارة.

٤- الاستفادة من تجارب الدول في مجال صنع القرار السياسي وتعددية ووحدة مصادره والتأكيد على استقلالية المؤسسة العسكرية وضمان حمايتها للوطن وولائها له، وكذلك إبعاد الجامعات والمؤسسات التعليمية والتربوية عن التحزبات السياسية والطائفية والعنصرية والعرقية، وتأكيد دورها في بناء المجتمع وضمان تطوره وتقدمه.

٥- التأكيد على اعادة بناء الاقتصاد العراقي من خلال دعم القطاع الخاص وضمان اسهام أصحاب رؤوس الأموال والصناعيين وغرف التجارة العراقية في ذلك، وتشريع القوانين التي تضمن قيامهم الحر بدورهم ودون أية ضغوط وعراقيل قانونية وإدارية.

٦- الدعوة إلى الاسراع في سن القوانين التي تساعد على تحقيق المصالحة الوطنية وضمان إسهام كل القوى السياسية والاجتماعية في المشاركة في إعادة هيكلة مؤسسات الدولة العراقية المختلفة، والتأكيد على أهمية التداول السلمي للسلطة وعدم احتكار القرار والحيلولة دون انفراد أية قوة سياسية واجتماعية واقتصادية بحكم العراق.

٧- دعوة الدول المجاورة للعراق إلى التعاون مع العراق ومساعدته في التعبير عن طموحاته وصنع قراره السياسي بنفسه وإعادة بناء بلده وهيكله مؤسساته المختلفة

وإسقاط الديون عنه وإعطاء شعبه ما يستحق من الكرامة والاهتمام وعدم وضع القيود على تحركات المواطن العراقي وانتقاله بين الدول وبدون إثارة أية حساسيات أو عراقيل.

٨- التأكيد على صانع القرار السياسي بضرورة أن يكون قراره سواء أكان سياسياً، اقتصادياً، إدارياً أو اجتماعياً مواكباً لتنفيذ أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمستدامة والتي هي الأساس الجوهري لامتناس الآثار التي يمكن أن تنجم عن الأزمات والاحداث السياسية الداخلية والخارجية.

٩- التأكيد على أهمية أن يأخذ صانع القرار السياسي في العراق بنظر الاعتبار ضمن هذه المرحلة والمرحلة المقبلة، العمل الجاد والحثيث لتنمية ورعاية مصالح العراق الوطنية وبما يعزز مكانته عربياً وإقليمياً ودولياً، وهنا لابد من ضبط عوامل التحكم في صنع القرار الداخلية منها والخارجية وأهمها مراعاة العامل الجغرافي والعمق الحضاري والثقيل الاقتصادي.

١٠- اقتراح تأسيس معهد عالي يأخذ على عاتقه إعداد ما يعرف بالنخبة المطلعة التي ستضطلع بمهمة صنع القرار السياسي الداخلي والخارجي، يكون مرتبطاً بوزارة الخارجية أو بإحدى الجامعات العراقية، ووضع منهاج متطور لهذا المعهد والاستفادة من خبرات الدول المتقدمة في هذا المجال.

١١- الدعوة الى إقامة تكتل إقليمي اقتصادي بين العراق ودول الجوار الإقليمي لمواجهة الضغوط الاقتصادية الخارجية والتي تؤثر في عملية صنع القرار السياسي لاسيما وان العراق ودول الجوار يمتلكون المقومات الأساسية لإقامة مثل هذا التكتل.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

أولاً- الكتب:

- (١) إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠٨م.
- (٢) ابن خلدون، المقدمة، عبد الرحمن بن محمد الحضرمي، دار القلم، دمشق، ط٥، ١٩٨٤م.
- (٣) ابن منظور، محمد بن مكرم الإفريقي المصري، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٠م.
- (٤) أحلام رجب الشاوي؛ وأحمد زكي محمد: دور السياسة الاقتصادية في توطيد الأمن كأخطر تحدي يواجه التنمية المستدامة في العراق، وزارة التخطيط العراقية، بغداد، ٢٠١٥م.
- (٥) أنيس فتحي، الإمارات إلى أين (استشراف التحديات والمخاطر على مدى ٢٥ عاماً)، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والإعلام، ٢٠٠٥م.
- (٦) د. إبراهيم درويش: النظام السياسي، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٨م.
- (٧) د. إسماعيل صبري مقلد: نظريات السياسة الدولية، جامعة الكويت، الكويت، ١٩٨٢م.
- (٨) د. جمال علي زهران: الإطار النظري لصنع القرار السياسي (رؤية استراتيجية لصنع القرار التنموي في مصر)، دار الفكر العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١١م.
- (٩) د. جمال علي زهران: السياسة الخارجية لمصر، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٧م.
- (١٠) د. جمال علي زهران: من يحكم مصر (دراسة في عملية صنع القرار السياسي في مصر والعالم الثالث)، الطوبجي للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٣م.

- (١١) د. علي الدين هلال: النظم السياسية العربية (قضايا الاستمرار والتغيير)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠م.
- (١٢) د. مجدي عبد الكريم حبيب: سيكولوجية صنع القرار، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.
- (١٣) د. محمد السيد سليم: قرار تأميم قناة السويس عام ١٩٥٦ (دراسة في اتخاذ القرار القطري)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٥م.
- (١٤) زكريا داوود، الأمة الإسلامية والتحديات المعاصرة، دار وائل للنشر والتوزيع والإعلان، الأردن، عمان، ط١، ٢٠٠٩م.
- (١٥) السيد عليوه: صنع القرار السياسي في منظمات الإدارة العامة، مطابع الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٨٧م.
- (١٦) محمود الشناوي: العراق التائه بين الطائفية والقومية، هلا للنشر والتوزيع، ط١، عمان، ٢٠١٥م.

ثانياً- المجالات والبحوث:

- (١) فتحي دايم: صناعة القرار السياسي والرأي العام (الخلفيات والتأثيرات)، (بحث منشور)، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، ٢٠١٦م.
- (٢) د. حيدر حسين آل طعمة: الاقتصاد العراقي وتحديات السياسة المالية، (بحث منشور)، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠١٦م.
- (٣) سمير عباس النصيري: أزمة الاقتصاد العراقي (الأسباب - التحديات - وفرص الإصلاح)، بحث منشور، شبكة الاقتصاديين العراقيين، بغداد، ٢٠١٥م.
- (٤) محمد رئيف: الفساد (مفهومه وأسبابه وقياسه وآثاره)، بحث منشور، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١٠م.
- (٥) أحمد ناصوري: دراسة تحليلية لعملية صنع القرار السياسي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢١، العدد الأول، ٢٠٠٥م.

٦) قتيبة مخلف عباس السامرائي: آليات الأنظمة السياسية في صناعة القرار السياسي، مجلة سُرَّ من رأى، جامعة تكريت، المجلد الرابع، العدد العاشر، ٢٠٠٨م.

رابعاً- التقارير:

١) المجلس الاقتصادي والاجتماعي: الأمم المتحدة، تقرير الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٣م، ٢٢/ نيسان/ ٢٠١٣م.

٢) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مؤشر الفقر المائي، نشرة ضمان الاستثمار، السنة الثانية والعشرون، العدد ٣، ٢٠٠٤م.

خامساً- المؤتمرات:

١) جاسم السعدون: آفاق الاقتصاد العربي .. ماذا يمكن عمله، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي للديمقراطية والتجارة الحرة، الدوحة، أبريل/ ٢٠٠٣م.

٢) كريستين لاغارد: تحديات الاقتصاد العالمي والحلول العالمية، بحث مقدم إلى مؤتمر مركز وودرو ويلسون، الولايات المتحدة، واشنطن، ٢٠١١م.

سابعاً- الصحف:

١) د. عماد محمد علي العاني وآخرون: الإعلام العراقي وتأثيره في عملية صنع القرار، مقال منشور، صحيفة الصباح العراقية، تموز، ٢٠٠٧م.

٢) عبد الله القفاري: صناعة القرار (بين السياسي والاقتصادي)، مقال منشور، صحيفة الرياض، العدد/ ١٧٤٧٢، ٢٥/ نيسان، ٢٠١٦م.